الأمن الغذائي في العراق
المشكلات والحلول

د. رشيد باني شنان الظالمي
مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة
جامعة المثنى

الفهرس

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي

ثانياً: الأمن الغذائي والوضع السياسي والإداري

ثالثاً:الأمن الغذائي ومشكلات الثروة المائية ومصادر المياه

رابعاً:الأمن الغذائي ومشكلات قطاع الزراعة

خامساً: الأمن الغذائي ومشكلات استدامَة (تواصل) التنمية الزراعيّة

سادساً: الحلول المُقترَحَة لمشكلات الأمن الغذائي

1. رفع إنتاجيّة الوحدة الزراعيّة (الكثافة الإنتاجيّة)
2. المشكلات المتعلّقة بملوحة الأرض والتصحّر والثروة المائيّة
3. مشكلات الإدارة والسياسات الزراعيَّة
4. نظرة الإسلام إلى مشكلة الأمن الغذائي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصة البحث:

من خلال البَحث، يُمكِنُ القول بوجود مقوّمات جيدة للزراعة في العراق، من مناخ ومصادر مائيّة وأراضٍ زراعيّة، وقوّة عاملة وإمكانيات ماديّة ومعنويّة.

هذهِ المقوّمات تواجه مشكلات حقيقيّة، بعضها ذاتي، أي نابع بفعل عوامل طبيعيّة، كما هو في ارتفاع نسبة الأملاح في التربة، بسبب ما تحمله مياه الأنهار من أملاح خلال مرورها بالمناطق الملحيّة، وقد ساهمت عوامل ارتفاع درجات الحرارة والتبخر، وتخلّف مشاريع البزل، وسوء استخدام المياه وغياب الخطط الشاملة في تعقيد المشكلة.

وبعض المُشكلات بفعل عوامل موضوعيّة، إقليمية ودولية، كما هو في نقص كميات المياه المتدفّقة، بسبب التحكّم التركي وغياب القانون الدولي الذي يُنظّم حقوق المياه، وعوامل داخليّة، كما هو في مشكلات التقنية الزراعية ومشكلات الانتاج الحيواني، والوضع السياسي والتركيبة الاجتماعية، اللذان تأثرا بظواهر الحروب والهجرات غير المنظمة، ممّا انعكس على العلاقة بالأرض وأنماط استغلالها. عليه ضرورة القيام بمسح جديد للأرض لمعرفة مساحة الأرض الزراعية، من أجل الاستخدام الأمثل، وكذلك المتأثرة بالملوحة من أجل استصلاحها، وغير الصالحة من أجل المعالجة وفق المعطيات الصحيحة. ويجب إعادة النظر في البرامج السائدة، من حيث كيفية التعامل مع الثروة المائية المتاحة.

ABSTRACT

FOOD SECURTY AND PROBLEMS RELATING TO AGRICULTURE AND WATER

This research deals with food security and problems relating to agricultural and water in Iraq as part of the overall factors affecting food security, water wealth and resources alongside putting forth the Islamic solution for such problems .

Problems of agriculture have been diagnosed in Iraq with regard to developing agricultural and animal production in addition to making mention of the proposed solution as in the case of raising the productivity of agricultural unit, dealing with the problems of land salinity, desertification, water wealth and the problems of agricultural administration and policies.

Finally, An emphasis has been laid on sustaining agricultural development and the view of Islam with on sustaining agricultural developments.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المقدمة

كان لتدهور وضع الزراعة في العراق، وما نتج عنه من نقص في وفرة المواد الغذائية وما له من انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي الوطني، أن شكّل حافزاً قوياً للبحث في موضوع الأمن الغذائي وما يعنيه من دور الخُبزِ وأهميّة الغذاءِ في حَياةِ وأمن الشُعوبِ، لاسيَّما بَعدَ الزيادات الهائِلَةِ في تعدادِ السُكّانِ، وما رافَقَ ذلكَ مِن أزماتٍ في الموادِ الغذائيَّةِ، بِسَبَبِ التغييراتِ البيئيَّةِ والمناخيّةِ وَتَدهورِ الأوضاعِ السياسيّةِ في كثيرٍ مِن البُلدانِ، كُلُّ ذلك وَضَعَ كثيراً من البلدان ومنها العراق في دائِرَةِ خَطَرِ المجاعَةِ والكوارثِ الإنسانيّةِ.

إنَّ الخَطَرَ لا يَقتَصِرُ على الجُوعِ أو نَقصِ الغِذاءِ، بَلْ إنَّ ذلكَ مفتاحٌ للسَيطرَةِ وابتزازِ تِلكَ الشعوبِ وَسَلبِ كَرَامَتِها مِن قِبَلِ الدولِ الكُبرى، والتي أصبَحَت تتحَكَّمُ في الرَصيدِ الاستراتيجي مِنَ الحبوبِ علىوجهِ هذا الكوكَب .

إن الحاجة ضرورية إلى وجودِ دراساتٍ جادةٍ في الوقت الحاضر، في الاقتصادِ الزراعي والتنميَةِ الزراعيّة، أو على الأقل سياسات زراعية تُناظِرُ سياسات وأساليب الاقتصادِ الحديث للنهوض بالواقع الزراعي المتدهور، والأمن الغذائي الخطير يُنذر بمستقبل لا يبعث على التفاؤل فيما لو بقيت الأوضاع على ما هي عليه.

من هنا تناول البحث العوامل العامة المؤثرة في الأمن الغذائي مع بيان النظرية الإسلامية في ذلك، ومشكلات الثروة المائية ومصادر المياه مع تحديد مشكلات الزراعة في العراق من أجل وضع الحلول المُقترَحَة لتلك المشكلات، كما في إمكانية رفع إنتاجيّة الوحدة الزراعيّة وعلاج ملوحة الأرض والتصحّر وحسن التحكم بالثروة المائيّة، وحل مشكلات الإدارة والسياسات الزراعيَّة وغيرها.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

الأمن يعني الحماية وضمان تحقيق الحاجة، كما أن الأمن الاجتماعي حماية المجتمع وتحقيق حاجاته وكذلك الأمن الصحي في توفير الصحة، والأمن الديني في حماية الأديان وحرية العبادة، والأمن الأمني حماية الأرواح والممتلكات ويُقصَد بالأمن الغذائي ضمان وفرة المواد الغذائيّة، على نحوٍ دائمٍ ومستمر، ومن الإنتاج المحلي، لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوياتهم المعيشيّة.

كان لقيد الدوام والاستمراريّة في التعريف، تلافي النقص المُحتمل والتذبذب من الغذاء بسبب الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة، وأمّا قيد الوفرة من الإنتاج المحلي فهو إشارة إلى ضرورة الاكتفاء الذاتي، وتجاوز الأزمات الخارجية والضغوطات الأجنبية التي تَهدّد الأمن الغذائي الوطني فتجعلهُ في دائرة الخَطَر.

لم تَكُن فكرة الأمن الغذائي في إطارها العام، وليدة الوقت الحاضر بل كانت جُزءاً من إستراتيجية الدول، وأخذت شكلاً متميّزاً فترة الحرب العالمية الثانيّة، عندما وضعت الدول المتحاربة ضمن سياساتها السياسية والعسكرية، ضرورة توفير إستراتيجي ضخم من المواد الغذائيّة لتدارك حالات الضيق والأزمات المحتملة، بسبب الحرب أو الحصار، ولا تزال هذهِ الدول تحتفظ برصيد ضخم من الحبوب حتى الوقت الحاضر، رغم ظواهر الوحدة والانفتاح الاقتصادي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لقد تبلورت مُشكلةُ الأمن الغذائي في العقدين الأخيرين بفعل معايير خاصّة، كالنمو السكّاني المطرَد وما ترتب عليهِ من طلب مُتزايد من المواد الغذائيّة، أو إشغال مَساحات إضافيّة من الأرض للسكن والأعمار غالباً ما تكون على حساب الأرض الزراعية المُعدّة لإنتاج المواد الغذائيّة.

كذلك محدوديّة مساحة الأرض الزراعية، قياساً بالتزايد السكّاني، وثبات معدّلات إنتاجية الهكتار الزراعي، ونقص المياه اللازمة، بسبب التغييرات السكّانية والبيئيّة وتأثيرات العوامل السياسيّة والدوليّة.

هذهِ الأمور جعلت من مشكلة الأمن الغذائي، مشكلةً عامّة لا تفرّق بين مُجتمع وآخر وبين أُمّةٍ وأُخرى. إنّ الواقع الزراعي محكوم حاليّاً بعدّة عوامل مثل واقع النظام السياسي حيث يعيش العراق نظاماً سياسياً لا يتلاءم مع مشاريع التنمية الزراعية الحديثة، وبرامج الاكتفاء الذاتي، وطبيعة الأرض والمياه حيث تعاني الأرض الزراعية في الوقت الحاضر من انحسار كبير في المساحة المزروعة، يرافقه انخفاض في عائدية الهكتار الزراعية، مع ارتفاع في ملوحة التربة، مع ندرة في كميات المياه المستعملة ونقص في مشاريع البزل والتصريف، هذهِ المشكلات هي حصيلة تراكم أخطاء سابقة تتطلب جهوداً استثنائية لمعالجتها.

أما الوضع الاجتماعي والتركيبة السكانيّة وتدني المستوى العلمي والتقني فالعراق يعيش وضعاً اجتماعياً لا يبعث على التفاؤل، بفعل الحروب المتواصلة والتي استوعبت جيلاً كاملاً من المواليد، فأثّرت بشكل لا يقبل الشك على نفسية المواطن وقدراته الإبداعية، وقدساعد على ذلكَ الهجرات غير المنتظمة وغير المدروسة بين مختلف قطاعات المجتمع ومناطقهِ.إنّ هذهِ المشكلة، تتطلب جهداً غير عادي لإعادة تأهيل وبناء الإنسان لأنّه العمود الفقري لأي بناء وتنمية.

إنّ مستقبل الأمن الغذائي، يعتمد بشكلٍ كُلي على تحقيق خطوات سابقة، لا يُمكنُ القفز عليها، هذهِ الخطوات تجاوزتها بلدانٌ أُخرى أو كادت، فحقّ لها التكلّم عن الأمن الغذائي، أمّا في العراق فمستقبل الأمن الغذائي مرهون بتحقيق إصلاح عام، من خلال خطط تنموية شاملة في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

ثانياً : الأمن الغذائي والوضع السياسي والإداري

شهد العراق وضعاً سياسياً وإداريا مربكاً بعد عام 2003 مما انعكس بشكل خطير على قطاع الزراعة والأمن الغذائي. فالنظام السياسي الجديد لا توجد لديه برامج واضحة لإدارة الدولة أو خطط تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني المتدهور.

على ضوء ذلك واجه قطاع الزراعة كغيره من القطاعات إهمالاً واضحاً كما هو ملاحظ من عدم دعم الإنتاج الزراعي واعتماد الدولة على الاستيراد لسد حاجة المواطن من الطحين، وتشير التقارير إلى أن التركيز على الاستيراد قد كان تحت تأثير الفساد الإداري المنظم والمدعوم من جهات سياسية حاكمة مستفيدة من عوائد عقود وزارة التجارة ولو على حساب تشجيع الزراعة والمنتج الوطني.

على أثر الوضع السياسي والأمني المتدهور للفترة 2006 2007 وما رافقه من أزمة حادة من نقص الطحين لتجهيز المواطن فقد صدرت موافقة أمانة مجلس الوزراء/ لجنة الشئون الاقتصادية بكتابهم ذي العدد س ل/1120 في 2007/8/12 المتضمن الموافقة على استيراد 450000 طن من الطحين لتغطية النقص الحاصل آنذاك.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لقد اجتمعت اللجنة المركزية للتعاقدات في وزارة التجارة الجلسة 63 في 2007/9/24 وكان القرار النهائي أن تستورد الحنطة بدلاً من الطحين وفيه مخالفة قانونية لموافقة الأمانة العامة على استيراد الطحين تحديداً، والسبب الحقيقي وراء الاستبدال هو العوائد المالية الخاصة للجهات النافذة في وزارة التجارة من استيراد الحنطة والتي لا تتحقق من استيراد الطحين، وهذا إنما تم تحت غطاء الفساد الإداري والسياسي.
يشير تقرير ديوان الرقابة المالية المرقم 2899/13/3/4 في 2008/4/13 للسنة المنتهية 2006 إلى ملاحظات مهمة وكما موضح من الجدول الذي أعده ديوان الرقابة.

المطاحن	الحبوب			الطحين		
	المخطط (ألف طن)	الفعلي (ألف طن)	نسبة الفعلي للمخطط	المخطط (ألف طن)	الفعلي (ألف طن)	نسبة الفعلي للمخطط
المطاحن الحكومية	4018	3698	%92	3214	2992	%93
المطاحن الأهلية	233	119	%51	168	105	%63
المجموع	4251	3817	%90	3382	3097	%91

((1- انخفاض الطاقات المخططة للحبوب في المطاحن الحكومية مقارنة بالمطاحن الأهلية، حيث تم تخطيط 233 ألف طن للمطاحن الحكومية مقابل 4018 ألف طن للمطاحن الأهلية والتي تشكل نسبة مقدارها 5،4 % من إجمالي الطاقة المخططة. مما يستوجب دراسة أسباب تواضع خطة المطاحن الحكومية والعمل على زيادتها وخاصة بعد اشتغال المطاحن الجديدة خلال السنين2005 .2007
2- انخفاض إنتاجية المطاحن الحكومية حيث بلغت نسبة التنفيذ 51% للحبوب و63% للطحين وقد بررت إدارة الشركة العامة لتصنيع الحبوب بأن الانخفاض في الإنتاجية بسبب قلة الحبوب وعدم توفرها في السايلوات العائدة للشركة العامة لتجارة الحبوب ويرجع إلى صعوبات النقل وانقطاع التيار الكهربائي عن المطاحن لفترات كثيرة وحصول عطلات وعدم توفر الأدوات الاحتياطية.
3- لا تتوفر معلومات عن الطاقة التصميمية والمتاحة لمجمع أفران الكاظمية خلال السنة 2006 وهذه الأفران مهمة جداً لدعم المواطن البغدادي من الخبز والصمون إضافة إلى تدني مستوى أداء المجمّع الفعلي بسبب قدم خطوط الإنتاج البالغ مجموعها 8 خطوط أربعة منها عاطلة، أما بالنسبة للخطوط المتبقية فقد تبين تدني مستوى إنتاجها حيث بلغت ساعات الاشتغال الفعلي 1824 ساعة من أصل الساعات المتاحة البالغة بحدود 17280 ساعة على افتراض تشغيل 50% من الخطوط الأربعة العاملة)).(تقرير ديوان الرقابة المالية المرقم 2899/13/3/4 في 2008/4/13 للسنة المنتهية 2006)

إن المخطط من الحبوب والطحين لم يتحقق وفق ما هو مرسوم بل يأتي بنسب أقل، مع ذلك فهو لا يأخذ بنظر الاعتبار عند وضع التقدير أي زيادة من الحبوب والطحين لتكون خزيناً إستراتيجيا لمواجهة أزمة طارئة محتملة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

عند ملاحظة البيانات الرسمية لوزارة التجارة/ الشركة العامة لتصنيع الحبوب موقف الخزين اليومي من الطحين في 2007/8/5 يبين مدى الخطر الذي كان يعيشه الشعب العراقي من حيث انعدام الأمن الغذائي كما تبينه الإحصائيات التالية حيث أن الحصة المقررة من الطحين لم تصل كاملة بل أن هناك نقصاً متراكماً بلغ 625597طن حتى 2007/8/5 .

أشهر التجهيز	الحاجة الشهرية للطحين للبلد/طن	المجهز الكلي لغاية2007/8/5	كميات النقص وغير المجهزة لغاية2007/8/5
شباط	271574طن	257463طن	شباط13992طن
اذار	272647طن	252352طن	آذار21568طن
نيسان	273582طن	227651طن	نيسان33139طن
آيار	273777طن	179120طن	آيار94499طن
حزيران	273777طن	72919طن	حزيران196713طن
تموز	273777طن	8091طن	265686طن
المجموع		997596طن	625597طن

وعند ملاحظة موقفاً آخر للخزين اليومي من الطحين بتاريخ 2007/10/3 يتبين حجم العجز في تجهيز المواطن ودرجة الخطورة التي يواجهها الأمن الغذائي حيث بلغ العجز894392طن.

أشهر التجهيز	الحاجة الشهرية للطحين للبلدطن	المجهز الكلي لغاية2007/10/3	كميات النقص وغير المجهزة لغاية2007/10/3
تموز	274004طن	84009طن	تموز189995طن
آب	274004طن	21528طن	آب252476طن
أيلول	274004طن	صفر	ايلول274004طن
تشرين الأول	274004طن	96151طن	تشرين الأول177917طن
المجموع		201688طن	894392طن

وتشير إحصائيات وزارة التجارة لكميات الحبوب المخططة والمستلمة فعلاً للسنوات 2009و2010و2011 وأنها لا تشير إلى أي كميات إضافية يمكن أن تشكل رصيداً إستراتيجياً فضلاً من أن الكميات المستلمة أقل من المخططة فعلاً.

السنة	حبوب مخططةطن	حبوب مستلمة فعلاًطن	القصطن	نسبة الانجاز%
2009	3575902	3442282	133620	%96،3
2010	3732724	3404913	327811	%91،2
2011	3781997	3731205	50792	%7،98

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن المشكلة التي تواجه الأمن الغذائي في العراق لا تكمن في النقص الوارد في كميات الحبوب المستلمة، وإنما تتمثل في الاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية حيث يشكل الإنتاج المحلي من الحبوب من مجموع الحاجة الكلية حوالي 20% وهي نسبة ضئيلة إذا أخذنا بنظر الاعتبار التدهور الدائم في قطاع الزراعة، والتذبذب في العائد الزراعي مع رداءة المحصول، وعدم ضمان المصادر المجهزة للحبوب في ظروف سياسية محلية وإقليمية مضطربة قد تضع المجتمع العراقي على حافة المجاعة.

ثالثاً : الأمن الغذائي ومشكلات الثروة المائية ومصادر المياه

تَشكّلُ قَضيةُ المياهِ وكيفيةِ التحكّم فيها الصدارةَ في أولويات المهام الساخِنَة لِدول الشَرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، نَظَراً لِما تتميّزُ بهِ من أهمّية مؤثّرة في الوضع السياسي ومشروعات التنمية الاقتصاديّة والبشرية.

منذ عام 1980 كان هناك اتصالٌ بين لجان المياه الإقليمية المكونة من قبل العراق وتركيا وعلى أساس البروتوكول السابق لعام 1946 والذي يتناول مشكلات الإدارة والسيطرة على مياه دجلة والفرات، ومن الجدير بالذكر أنَّ سوريا انضمّت إلى اللجنة لاحقاً.

إنَّ نهر الفرات الذي يبلغ طولُهُ 2300كم ويدخل منهُ في العراق 1213كم أي بنسبة 52% من إجمالي النهر، هذا اليوم يشكل قضية هامّة للعراق حيث أنَّ أكثر من 95% من مياهه تأتي من الخارج مقارنةً بمياه دجلة حيث تقدّر نسبة المياه الآتية من الخارج 50%.

طبقاً للاتفاقيّة بين العراق وسورية والموقعة في عام 1990 فإن العراق يشترك مع سوريا في مياه الفرات بنسبة 58% وحصة سوريا 42%، أمّا ما يحصل عليه كل بلد فعلاً فيعتمد بالنتيجة على كميات المياه المسموح بها من تركيا. ولمّا كانت المياه التي تخرج من تركيا لا تخضع إلى ضوابط مُعيّنة، وإنَّ تركيا هي المعنية لوحدها بذلك، لذلك فلم تسمح إلاّ بالحد الأدنى من كميات المياه والمقدّرة 15.8كم3 سنوياً. إنَّ المعاهدة مع سوريا تقدّم للعراق ما مقداره 9كم3 من المياه وهي كميّات قليلة وبدون شك، وعلى أيّة حال، لا توجد اتفاقيّة عالمية بين الأقطار الثلاثة لتنظيم حصص توزيع مياه نهر الفرات بشكل عادل مما يلقي بنوع من الضبابية على مستقبل العلاقات السياسية، ومستقبل التنمية الزراعيّة، ويجعل المنطقة في حالة دائمة من التوتر وعدم الاستقرار.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

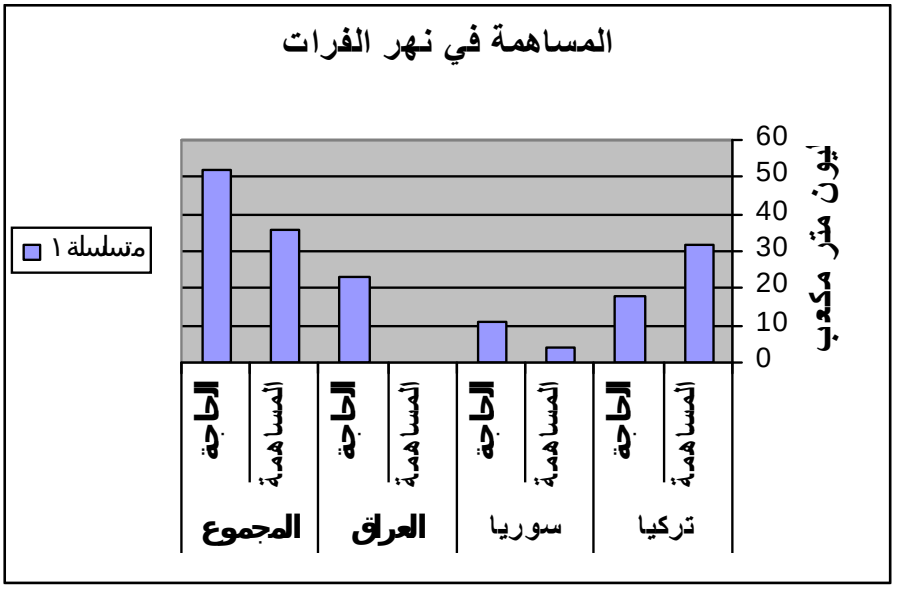

تشير البيانات إلى أنّ تركيا تُساهم بمقدار 31.58 بليون متر مكعب من مياه نهر الفرات سنوياً أي بنسبة 88.7% ومقدار ما تحتاجهُ ضمن الخطط الموضوعة يقدّر 18,42 بليون متر مكعب من إجمالي مياه نهر الفرات المُتدفّقة، أمّا سوريا فتُساهم بمقدار 4مليون متر مكعب سنوياً أي بنسبةِ 11.3% منهُ ومقدار ما تحتاجهُ في خططها الموضوعة يقدّر 11.30 بليون متر مكعب، أمّا العراق فمع أنّهُ لم يساهم في مياه النهر إلاّ أنّ الاحتياجات تُقدّر 23 بليون متر مكعب من المياه سنوياً وعلى ضوء ذلك فإنّ الحسابات تَشير إلى أنّ حجم المياه التي تحتاجها تلك الدول مُجتَمِعَةً في خططها المقترحة من نهر الفرات تزيد على الطاقة الفعليّة للنهر بمقدار 17.3 بليون متر مكعّب (17,3 bnM3) وهذا مؤشّر قوي على وجود فجوة كبيرة بين الطاقة الفعلية للنهر ومتطلّبات التنمية القومية لتلك الدول. Hnush(1997),P4

بالنسبةِ إلى نهر دجلة، فإنّ تركيا والعراق هما البلدان اللذان يُسهمان في مياههِ دون سورية. فتركيا تُساهم بمقدار 25.24بليون متر مكعب في مياه النهر سنوياً أي بنسبة 51.9% من إجمالي مياه النهر، أمّا مقدار احتياجاتها من مياههِ وفق ما مُخطط لهُ فيقدّر 6.87بليون متر مكعب، أمّا احتياج سوريا فيقدّر 2.60 بليون متر مكعب.

أمّا العراق فيساهم بمقدار 23.43 بليون متر مكعب أي بنسبة 48.1% من إجمالي مياه النهر أمّا مقدار ما يحتاجهُ وفق مقتضيات التنمية القومية فيقدّر 45 مليون متر مكعب سنوياً.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومن خلال الموازنة بين إجمالي مياه النهر المُتدفقة وبين الكميات المطلوبة من قبل الأقطار الثلاثة، نُلاحظ أنّ هُناك عجزاً يُقدّر 5،80 بليون متر مكعب من المياه ممّا يضيف مُشكلةً أُخرى إلى مشاكل المياه في المنطقة.

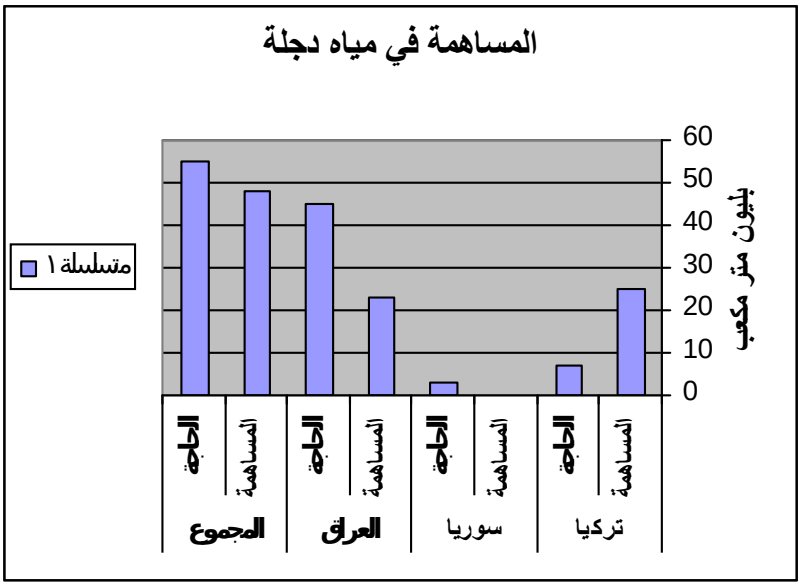

إنّ الزيادات المطردة في عدد السكّان في الأقطار الثلاثة كانت عاملاً قوياً وحافزاً لتلك الدول لإقامة مشاريع زراعيّة كثيرة، وبرامج واسعة للري من أجل توفير المواد الغذائيّة الكافية لسدّ حاجات السكّان المُتنامية. فالأمن الغذائي كان مقياساً لِمدى نجاح السياسات الحُكوميّة ومدى استقرارها في المَنطقة، ولأجل تحقيق ذلك الهدف وخلال العقدين الأخيرين تمّ إنشاء عدد كبير من السدود ومشاريع الري على حوض نهر الفرات ممّا وسّعَ المناطق المشمولة بالري من مياه نهر الفرات وحسب تقديرات منظّمة الغذاء والزراعة الدولية إلى 2.25مليون هكتار، فقد أكملت تركيا وحتى منتصف التسعينات 21 سدّاً منها سد جنوب شرق الأناضول وهو أحد السدود العالميّة والذي أخذ في التحكّم بمياه النهر المُتدفّقة إلى سوريا بنسبة 40% وبمياه النهر إلى العراق بنسبة 90% ممّا أحدثَ صَدمةً اقتصاديّة واجتماعيّة وبيئيّة للعراق إنّ العلاقة بين نمو السكان وزيادة الطلب على المياه هي إحدى المشكلات التي تبحث دول المنطقة عن حَلٍّ لها.(1997) Ali

إن الدولة الحديثة في كَثيرٍ من مَناطِق العالَم، لاسيّما الضعيفة مِنها، تعاني من مُشكِلة التجاوزات على القوانين والمُعاهدات التي تحكُم العلاقات والمصالِح بينها،

لَقَد انعَقَدَ مؤتَمَرُ المياه في تَركيا مؤخّراً، وأقرّ مبدأ تسعيرة المياه وقَد سَبَقَ الإشارَة إلى ذلكَ تصريح الوزير التركي صالِح يلدرم والذي أشارَ فيهِ إلى إمكانيةِ((أن تقومَ تركيا ببيع مياهِها إلى جيرانِها))لقد أعلَن الرئيس التُركي توركوت أُوزال وهو يفتتح أحَد مَراحِل سَد أتاتورك((إذا طالبَنا جيرانَنا بالمياه فيصبح من حَقّنا عِندَها أن نَطالِبَهُم بِما عِندَهُم من النِفط)). مجلة دار السلام، (ليدز 1997)،ص23

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وفي تَصريحٍ للرئيس التَركي سُليمان ديميريل وهو يفتتح سّدّين في مُحافظةِ ديار بَكر واللذان يختَزنان جُزءاً من مياه دِجلة قالَ ((لقَد كانَ دِجلة مُنذُ كانت الأرض.. لكنّها المرّةُ الأُولى التي يُستَغلُّ فيها لخِدمَةِ الشَعبِ والحَضارَة .. وهوَ أمرٌ يجِبُ أن يكونَ مَدعاةً للسُرور ..فشُكراً لِدِجلة)). مجلة دار السلام، (ليدز 1997)،ص24

إنّ السببَ الرئيسَ في نَقص المياه في العراق يَعودُ، كما ذَكَرنا وبالدَرَجَة الأُولى، إلى تَحَكّم تركيا في مياه النهرين، من خِلال إقامة خزّانات المياه وسدود الري، والذي أثر بالنتيجةِ على حَجم المياه المُتَدَفّقة إلى سوريا والعراق.

عاشَ العِراقُ كَدولةٍ ناميَةٍ وضعاً مُتَخَلفاً في مجالِ تَنظيم الثروة المائيّةِ ، سواء على صعيد الاستثمار والخَزن، أو البَزلِ والتَصريف، ممّا أحدَثَ إرباكاً واضِحاً في وَضعِ الزِراعَةِ والإنتاج الزراعي، حيثُ انتَشَرَت المُلوحَة في أراضٍ زِراعية واسِعَة، وتكونت مُسطّحات مائيّة كثيرة، وأوحال ضارّة أعاقت عمليات التنمية الزراعيّة وأضرّت بالإنتاج الزراعي.

كان العراق وقبل ستةِ عُقود من الزمن يُعاني من فائض من الثرة المائيّة، ولذلكَ كان يلتَمِسُ الطرق التي من خلالِها يَتَجَنّب حُدوث الفيضانات وقتَ الربيعِ ومن بَعدُ دفع تلك الكميّات الزائدة إلى البحر من خلال شط العرب لِتذهَبَ هدراً ودونَ فائِدَة.

((وفق إحصائيّات عام 1990 كان عدد سكّان العراق يُقَدّر 18 مليون نسمة وحصّة الفرد من المياه تُقدّر 2354م3 في السنة، وستبلُغ وحتى نِهايَة عام 2000 بسبب القص في كميّات المياه 1718م3 وفي عام 2025 عندما يكون عدد سكّان العراق 46 مليون نسمة ستكون حِصّة الفرد من المياه 920م3))KOLARS,1993

رابعاً : الأمن الغذائي ومشكلات قطاع الزراعة

لَمْ تَكُن مُشكلاتَ مِلكية الأرض ومدى مَشروعيّة الاستحواذ على مَساحاتٍ منها في العراق وليدةَ العصر الحديث، أو الظروف الراهِنَة، بل هي ضارِبَةٌ في عُمقِ التأريخ. يُلَخّصُ الشَيخُ أبو جَعفر مُحمد الطوسي ذلكَ الخِلافَ في كِتابِهِ الخِلاف ما نَصّهُ:

(كُلُّ أرضٍ فتِحَت عُنوةً بالسيف فهي للمُسلِمين كافّة، لا يجوزُ قِسمَتُها بينَ الغانِمين، وإنّما يُقَسّمُ بينَهُم ما سِوى العقارات والأرَضين من الأموال وبِهِ قالَ مالِك والأوزاعي إلاّ أنّهُما قالا تصيرُ وَقفاً على المُسلِمينَ بالفَتح). وقالَ الشافعي:يَجِبُ قِسمَتُها بينَ الغانِمين كما تُقَسّمُ غيرُ الأرَضين.

وقالَ أبوحَنيفَة:خيَّرٌ إن شاءَ قَسَّمَ وإنْ شاءَ تَرَكَ أهلَها فيها وَضَرَبَ عَليهم الجِزيَة وإن شاءَ أجلاهُم وَجاءَ بِقومٍ آخَرينَ مِن أهلِ مِلّتِهِ فأسكَنَهُم إيّاها وَضَرَبَ عَليهم الجِزيَة وأصلُ هذا الخِلاف سوادُ العِراق التي فُتِحَت في أيّام عُمَر بن الخَطّاب (رض)فعِندَ الشافعي أنّهُ قَسَّمَها بينَ المُقاتِلة ثُمَّ استَطابَ أنفُسَهُم واشتَراها وعِندَ مالِك أنَّهُ وَقَفَها وعِندَ أبي حَنيفَة أنَّهُ أقَرَّ أهلَها فيها وَضَرَبَ عَليهم الجِزيَة وهو الخَراج. الطوسي، (بيروت 1990) ص17 .

أما مُشكِلاتَ المِلكيَّةِ قَبلَ العَهْدِ الجمهوري فعلى صعيد الواقع الطبَقي، يوضّح الرسم الآتي المدى الواسِع لِهيمَنَةِ طَبَقَتي رجالِ الدين ورؤساء العَشائِر على الأرض الزراعيّة في العراق، وتناغُم ووحدة الهدَف بين الطَبَقَتين.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جدول يبيّن الطبقات الاجتماعيّة في العراق ومقدار متمتّلكهُ من الأرض

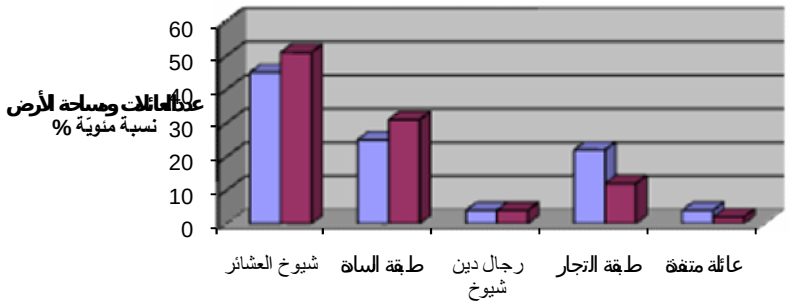

المصدر: العراق،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية(١٩٩٠)الكتاب الأوّل ص٨٧ جدول رقم (٤-٥)حنّا بطاطو ١ ترجمة عفيف الرزّاز بيروت.

عند مُلاحَظة الجدول نَرى أنّ الصِنفَ الأوّل من الإقطاعَ (شَيوخ العشائِر) يُهيمِنُ على نسبَةِ 51% من مجموع الأراضي الزراعيّة، أمّا الإقطاعُ من طَبَقَةِ السادَةِ وهُم الذين يَدَّعون الانتساب إلى الرسول (ص) وهم خليط من رجال دين، وسادة غير مُتَعَلّمين فيُسيطرون على نِسبَةِ 31% من مُجمل الأراضي، أمّا الإقطاعُ مِن رِجالِ الدين من غير السادَة(الشُيوخ) فَيَمتَلِكون 3.4% من الأراضي.

ولو جمعنا نِسَبَ الأراضي التابِعَة إلى الثُلاثي المَذكور لكانت النسبَةُ المتبقية 85.4%من مجموع الأراضي الزراعيّة، وهي كافية لأن تَكشِف عن حَجمِ الاستغلال الاقتصادي وضخامَة الفساد الاجتماعي، عندما يُحرَمُ المُنتِجُ الأساسي، والمالِك الحقيقي وتعودُ خيراتُ الأرض وبَرَكاتُها لِمَن لا يستَحِق.

أمّا النِسبَة المُتَبَقية من الأرض، فمِنها 12.3% بيد التجّار، وهيَ تخضَعُ لِعواملِ السوقِ تتَنَقّلُ بينَ أصحابِ النُفوذ والثروات الطائِلة ولا أثَرَ للفلاّح فيها ولا حول.

وهُناكَ نِسبَةٌ 2.3%بين عائلتين، إحداهُما تَكَفّلت جَبي الضَرائِب، والأُخرى لِعائلة كانت حاكِمَة لإمارة شُبه مُستَقِلّة وبالنتيجة فَهما في فَلَكِ الإقطاع.بطاطو، (1990) ص87

أما مُشكلاتَ التَقنيةِ الزراعيّة، فمن المعروف أن الزراعة الحَديثة تتميّز باستخدام التقنية الزراعية المتطوّرة بِهَدَف زيادة الإنتاج الزراعي وتطوّره، من الناحية الكميّة والنوعيّة، وعليهِ فمن المآخذ الرئيسة على الزراعة في العراق هو ضعف استخدام التكنولوجيا الزراعية المُتطوّرة، والذي يؤدّي إلى نتيجة حَتمية، وهي ضَعفُ الإنتاج الزراعي من الناحية الكميّة والنوعية على حَدٍّ سواء.

إنَّ مُستوى تَطوّر الزراعة يتم من خِلال معرفَة إنتاجيّة وحدة المساحَة المزروعة وإنتاجيّة اليد العامِلَة في الزراعة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فأمّا إنتاجيةُ وحدةِ المساحَةِ من الأرض، فتتأثر بعوامِل كثيرة منها دَرَجَة خُصوبة التُربَة، نوعية البذور المُستخدَمَة، الأسمدة والآلات والمعدّات الزراعية، المناخ وغيرها من المُتغيّرات التي تَبدو ضرورية حيناً وغير ضرورية أحياناً أُخرى.

وأمّا إنتاجيّة الأيدي العامِلة الزراعيّة فهي تتأثر أيضاً بعوامل كثيرة، منها طبيعة المِلْكيّة ونوع العَلاقَة مع الأرض، كفاءة ومهارَة المزارعين، المستوى العِلمي ومدى استيعابهم للتكنولوجيا ودَرَجَةِ استخدامهم لها.

ثُمَّ إنَّ إنتاجيّة العَمَل يُمكِنُ مَعرِفَتها من خِلال حِصّة الفرد من الأرض الزراعيّة، حيثُ يُطلق على مبدأ زيادة حصّة الفرد من الأرض الزراعيّة بالتوسّع الأُفقي، والإنتاجيّة تتأثرُ وكما أسلفنا بالمستويات التقنيّة المُستَخدَمَةِ في الزراعَة، وكذلكَ يُمكِنُ مَعرفة إنتاجيّة العَمَل من مُعدّل إنتاجيّةِ وحدَةِ المساحةِ، والتي تتأثر بكفاءة استخدام مُستَلزمات الإنتاج الزراعي وأساليب وطُرُق الإنتاج الزراعي المُختَلِفَة، ويُطلق على مَبدأ الكثافة الإنتاجيّة في المساحة المحدودة بالتوسّع العمودي، ولكلّ من المبدأين التوسع العمودي والأفقي أهميّة خاصّة، تعتمدُ في واقِع الأمر على مساحة الأرض وكثافة السُكّان والتي تَختَلِف مِن بَلدٍ إلى آخَر، لِذا فأنَّ السياسات الزراعيّة الصحيحة يجب أن تأخُذَ بنظرِ الاعتبار ظُروف البَلَدِ من حيثُ مساحَة الأرض وكثافة السكّان.

ومن خلال تتبع حِصّة الهكتار من الأسمِدة والمُبيدات، يمكن معرفة درجة انخفاض استعمال الأسمدة والمبيدات، وانعكاساتها السلبية على حجم العائد من الإنتاج بوضع يتعارض مع متطلبات الزراعة الحديثة.

أمّا استخدام الماكينات الزراعية في العراق، فقد شَهِدت الزراعة العراقيّة فقراً حادّاً في ذلك، وكما تَشير الإحصائيات مما انعكس على كمية الإنتاج ونوعيّتِه، من هُنا نرى أنَّ جميعَ النِسب من التقنية للهكتار العراقي تُشكّل حالةً سلبيةً، ومأخذاً واضحاً على واقع الزراعة في العراق، إلاّ إنّ الوضعَ أَخَذَ بالتدهورِ الشديدِ بَعدَ حَربِ الخليجِ الثانيَة، حيث تأكدت ظاهرة التناقص التدريجي في النسب المذكورة، بسبب النقص في الصيانة، وقطع الغيار والمنع من الاستيراد فترة سنوات الحصار.

بالإضافة إلى ذلك لا تزالُ آثار العواملُ التاريخيّة، وَمَوروثاتَ العهودِ السالِفة باقيةً وأضرارُها مُستَديمَةً، من قَبيل نظام المِلْكيَّة والعلاقات الاجتماعيّة المُتخلّفة والضاغطة، وَضعف الخدمات التعليميّة والصحيّة، تِلكَ التي تَدفعُ الفلاّحَ إلى الهِجرَة بحثاً عَن وضعٍ مَعيشيٍّ واجتماعيٍّ أفضَل، كذلِكَ انحِسارُ مساحَة الأراضي الصالِحَةِ للزِراعَةِ بِسببِ انتشارِ الملوحَةِ وإهمالِ الأَرض.

ثم أن الحُكومَةَ العِراقيّة دعت فترة الثمانينيات من خلال قوانينَ صارِمَة مُعظَمَ مَواليدِ القوى العامِلة والفاعِلة في المُجتَمَع إلى الانخِراط في القوّات المُسلّحَة، سواء أكانت قوّات عَسكَريَّة نظامية، أو شِبه نِظاميَّة،كالجيش الشَعبي والأمن والدِفاع المَدَني وغيرِها وكانَت الدَعَواتُ لِفتراتٍ غير مُحدَّدة، وآجالٍ غير واضِحَة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أما ظاهِرَةَ التَصَحُّر فقد كانَ للتدهورِ الشديدِ الذي أصاب الزراعة في العراق أثرٌ كبيرٌ في انتشار ظاهِرة التصحّر والتلوّث البيئي في العراق، فانكشافُ التُرْبَةِ بسببِ المُلوحَةِ وَتركِ الأرضِ المُستمِر، وغياب برامج التشجير، يُساعِد بطبيعَةِ الحالِ على تَعريَةِ التَربَةِ سيّما في موسم الصيف، حيثُ ارتفاعُ درجات الحرارة مع الرياح الموسميّة الشديدة الجافّة (السُموم) والتي تجتاح المناطق الوسطى والجُنوبيّة منَ القطر، تُساعِدُ هذهِ العوامِل على انكِشافِ التُرْبَةِ وظاهرة التصحّر.

يقولُ الخُبراءُ إنَّ انتشارَ التَصَحُّرَ قد أدّى إلى تَعَرّض أكثر من 70 مليون دونم من مَساحَةِ العراق إلى تأثير الرياح المُتَحَرِّكَةِ، خاصّة معَ عَدَمِ إمكان استثمار هذهِ المساحاتِ كما كانَ مُخططاً لها بسببِ الحِصارِ المَفروض مُنذُ حَوالي تِسع سَنوات)). مجلة دار السلام، (ليدز1999) ، ص8

إنّ غيابَ السياساتِ الخاصّة بِمُعالَجَةِ ظاهِرَة التَصَحّر، وتعرّض الحياة النَباتيّة في الصحراء الغَربية وبقية المناطق الأُخرى إلى التَدَهور الشديدِ بسبب القطع والإزالَة الشامِلَةِ لأسباب عسكريّة وأمنيّة ، يُرافِقُ ذلكَ النقص في المياه وتدهور أساليب الرّي ، كذلكَ الإجراءات الخاطِئَة كزراعَة الأراضي دونَ الخط المَطري (أقلّ من 350ملم بمحاصيل الحِنطَةِ والشَعير)ساهمت هذهِ العواملُ جميعُها في تدهور وضع الغِطاء النَباتي وتفكيك الطَبَقَة السَطحيّة للتُرْبَةِ، التي أصبَحَت عُرضَةً لِلرياح والعواصِفِ التُرابيّة.

((في عام 1997 كان هُناك 300ألف هكتار من الأراضي المُستصلحة قَد هُجِرَت بسبب ارتفاع معدّلات الملوحة فيها وتخلّف أساليب الري الصحيحة وعدم الوفرة من الماكينات والآلات والمُعدّات الزراعيّة، هذا في العراق)) FAO,1997

أما مشكلات الملوحة فتُعتبر مسألة ملوحة الأراضي الزراعية من المسائل الجوهرية التي تواجه الزراعة في أرض الرافدين، وقد اعتُبِرَت إحدى الأسباب الخطيرة وراء انخفاض عوائد الإنتاج الزراعي ومنذ 3800سنة.

كان لسوء استخدام الثروة المائيّة في العراق أن وُجِدَت المُستنقعات وارتفاع نسبة الأملاح في التربة ومشكلات تصريف المياه من الأراضي لاسيما المُنخفضة منها وأخيراً انخفاض إنتاجيّة الأرض الزراعيّة، ومع أنّ الأبحاث تُشير إلى أنّ معدّل الأملاح في نهري دجلة والفرات أعلى من المُعدّلات المتعارف عليها في نهر النيل لأنّ مياه النهرين تنطلق في مناطق حارّة، جافّة أو شبه جافّة، حيث التبخر الكبير يساعد على ارتفاع نسبة الملوحة ((بالإضافة إلى ما تُعطيهِ مياه النهرين من أملاح في عمليات الري يُقَدَّر حوالي 3 مليون طن سنوياً فيكون تأثير الملوحة السلبي على العراق هو أعلى وطأة وشدّة مما هو في تركيا وسوريا)) Hnush, 1997.

لقد أشارت التقاريرُ منذ عام 1970 بأنَّ التَدَهورَ شَمل نِصفَ الأراضي المرويّة في وَسَطِ وجنوبِ العراق بسبب الملوحة وانغمار الأراضي بالمياه الزائِدَة(وإنّ 4% من المناطق المرويّة كانت مِلحيّة بِنسب عالية و50% من الأراضي ذات مُلوحة مُتوسّطة و20%ذات ملوحة خَفيفَة ، وعليهِ يكونُ ما مَجموعهُ 74% من إجمالي الأراضي تُعاني من نِسب مُتفاوتة من الملوحة)).AQUASTAT,(1997)P4

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أما مُشكِلاتُ تَنميَةِ الإنتاجِ الحَيواني فتُعتَبَرُ مُفرَداتُ الثروةِ الحيوانيّةِ والإنتاج الحيواني من مُفرداتِ التَنميَةِ الزراعيّة والإنتاج الزراعي ، لذا فمن الضروري ، بل من الواجِبِ أن تَشغَلَ خِطط التَنميةِ الزراعيةِ من برامِجِها مجالات واسِعَة تَخصّ الثروة الحيوانيّة والإنتاج الحيواني.

كانَ لإهمالِ الزراعَةِ العام انعِكاسُهُ الطبيعي على إنتاجيّة المحاصيل الزراعيّة الخاصّة بالعَلف الحَيواني، فَقَد شَهِدَت الزراعةُ في هذا المَجال تَخَلُّفاً واضِحاً وانحساراً شَديداً لِدَرَجَة أنّها لم تَفلِحْ في حَلّ جُزء من احتياجاتِ الثروة الحيوانية الوطنيّة، وهو أمرٌ لا يَبعَثُ على التَعَجّب، إذا ما عَلِمنا أنّ مُتَطلّباتِ إنتاج البُذور الخاصّة بالعَلف، هي نَفسُها عِندَ الرَغبَةِ في إنتاجِ بُذورِ مَحاصيل زراعيّة أُخرى من ضرورَة توفير الأرض الزراعيّة الخِصبة والبُذور المُحَسَّنَة وأساليب السَقي الحَديثَة وغيرها.

إنَّ ضَمانَ توفيرِ العَلف من الحُبوبِ لا يكونُ إلاّ من خِلالِ خِطّة زراعيّة شاملة تأخُذ بِنظرِ الاعتِبارِ حَجمَ الثروةِ الحيوانيّةِ واحتياجاتِها من الأعلاف، فَهُناكَ أعلافٌ خَشِنَة ، بَعضُها جافٌّ والبَعضُ الآخر رَطِبٌ أو أخضَر، وهُناكَ أعلافٌ مُرَكَّزَةٌ كالحُبوب والبُقول ومُخلّفات تَنقيَةِ الحُبوبِ.

كانَ لازديادِ عدد السُكّان، وما رافَقَ ذلكَ من زيادَةِ الطلَبِ على الموادِّ الغِذائيّةِ بضِمنِها المُنتجات الحيوانيّةِ، أنْ كانَ حافزاً للبحثِ عَن عَلَفٍ مُرَكَّزٍ، سَريعِ التأثير، يُساعِدُ على مُضاعَفَةِ الإنتاج الحيواني، ومن ثُمَّ تَغطيةِ حاجة السوق، منَ اللحومِ والألبانِ. لقد عانَت الثروة الحيوانيّة في العِراق كغيرِها من مُفرَدات الحياة الاقتصاديّة من ظاهِرَة الإهمالِ والتَخَلّف، فَقد اتَّصَفَت الحيوانات ذات المكانة الاقتصاديّة(الأبقار والأغنام والدواجن) برَداءَةِ النوعيَّةِ وانخفاض العائِد، فأبقارُ اللحومِ ضَعيفَةٌ هَزيلَةٌ، وهيَ نَفسُها تَنتجُ الحليبَ ومُشتَقّاتِه والذي يَتميَّزُ دائِماً بِضَعْفِ الكَمّيَةِ والطابَع الموسِمي، ونفسُ الشَيء أيضاً بالنِسبَةِ للمواشي الأُخرى.

رابعاً- قرارات الحصار الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن وأثرها على الزراعة

أما مشكلات الإدارة والسياسات الزراعيّة فيشكل العنصر الإداري والتنظيمي الكفء الحجر الأساس في نجاح المشروع الزراعي، فمن خلال الإدارة توضَع الخطط وتتم عملية التَنفيذ والمُتابعة، وبالمقابل فإنّ ضعف الإدارة سوف يَنعَكس بلا شَك على نشاط المشروع ومن ثُمّ يؤدّي إلى فَشلِه، من هُنا كان اختيار الإدارة الناجحة من أهم متطلبات وديمومة ونجاح المشاريع الزراعيّة الحديثة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خامساً : الأمن الغذائي ومشكلات استدامة (تواصل) التنمية الزراعية

يُقصَدُ بالزراعة المستدامة هي((الإدارة الناجحة لموارد الزراعة، للوفاء بالاحتياجات المُتغيّرة للإنسان، مع المحافظة على نوعيّة البيئة أو تَحسينها، وصيانة الموارد الطبيعيّة)) السيد، (الكويت 1998) ص130

لقد ارتبطت فكرة استدامة التنمية الزراعية باستراتيجيات الأمن الغذائي، فالحاجة المتزايدة للغذاء، والرغبة في تحقيق مزيد من الأرباح، دفعت إلى استخدامٍ مُكثّف للموارد الزراعيّة، وبشكل ألحق الضرر بموارد الزراعة الطبيعيّة.

إنّ ضرورَة استدامَة التنمية الزراعيّة قد تبلورت بشكل جدّي في البلدان المتطوّرة، والتي عاشت اقتصاد السوق، حيث كانَ الهدف من الإنتاج الزراعي تحقيق عوائد سريعَة، وأرباح مُجزيَة، ولو على حساب الأرض والبيئة والإنسان.

أمّا في البلدان النامية، فلم يكَن مفهوم الاستدامة، أو التواصل، قد تبلور نظراً لتخلف قطّاع الزراعة، الذي من مظاهرهِ عدم استغلال موارد الزراعة وفق أساليب العلم الحَديثة، ونفس الشيء بالنسبة للدول التي تعيش نظام الاقتصاد المخطط أو التي يخضع قطّاع الزراعة فيها إلى إشراف مركزي، فهي بطبيعة الحال لا تسمح، وطبقاً لأيديولوجياتها، في استخدام طُرق زراعيّة تتعارض مع المصلحة العامة والهدف الاجتماعي، من أجل عوائد وأرباح تعود على طبَقَة مُعيّنة، أو فئة محدودة. يُمكنُ تَقسيم معوقات استدامة التنمية الزراعيّة ضمن مجموعتين من العوامل

((الأولى وهي الأكثر خطورة والأصعب في المعالجة، وتشمل تلكَ التي تتعلق بتآكل قاعدة الموارد الطبيعيّة المتمثلة في:الأرض، الماء، الهواء والمناخ، المورد الوراثي، الطاقة غير المُتجدّدة.

والثانية وتشمل تلكَ العوامل المحدِّدَة للاستخدام الأمثل للموارد وأهمّها:الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية، التكنولوجيا المتاحة والتي يُمكن توليدها ونقلها وتبنيها، الضغط السكاني، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجري التنمية خلالها، ومتطلبات أمان الغذاء، وما ترتب عليها من دعوة إلى زراعة بديلة)) السيد، (الكويت1998) ص136

فالأرض الزراعية تتعرض باستمرار إلى حالات من التدهور، سواء على مستوى المساحة بسبب التوسع العمراني أو ظاهرة التصحّر، وهذا العامل تشترك فيهِ الدول المتطورة والنامية على حدٍّ سواء، أو انخفاض الإنتاجية، بسبب ارتفاع الملوحة و النقص في استخدام التكنولوجيا الزراعيّة، وغالباً ما تُعاني من هذا العامل الدول النامية.

أمّا الثروة المائيّة، وهي العُنصر المهم في العملية الزراعيّة، فهي في تناقصٍ أيضاً، أمّا تلوث الهواء، فيتأكّد من خلال الغازات السامّة، والأبخرة الكيميائية الناتجة من إفرازات المصانع، وكذلك ظاهرة الاحتباس الحراري، أو دفء الأرض، وهذهِ الظاهرة قد ساعدَ في إيجادها الإنسان، أمّا بالنسبةِ إلى العوامل المحدِّدَة للاستخدام الأمثل للموارد، فتشكل الآفات والأمراض الزراعية منها عقبةً كبيرة أمام طريق الاستخدام الأمثل للموارد، ومن ثم إعاقة الاستدامة، إذا لم تَعالج بشكل جذري، وبالنسبة للتكنولوجيا والتعليم، فتتأكّد أهميتها من خلال دورها الواضح في زيادة الإنتاج، وتحسين نوعيتهِ، بما يتلاءم مع زيادة متطلبات السوق وحاجات المستهلكين.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

سادساً :الحلول المقترحة لمشكلات الأمن الغذائي

1 رفع إنتاجيّة الوحدة الزراعيّة (الكثافة الإنتاجيّة)

ويتحقق من خلال التوسّع الأفقي المتمثل باستِصلاح الأراضي المَتروكَة، بفِعل زيادة الملوحَة، أو ارتفاع الماء الأرضي بِسَبَبِ تَخَلف أساليب الري وإعادة زراعَة الأراضي الصالِحة، بَعدَ توقّف العمل فيها، بسبب تحويلِها إلى مواقع حَربيـة، أو ثكَنات عَسكَريَّة،كما هو الحال في الشريطِ الزراعي الخِصب على شطّ العَرَب، الممُتَد من البَصرةِ إلى الفاو، أو في المناطق الحدوديّة بين العراق وإيران والممتدّة إلى عِدّة مئات من الكيلومترات.إيصال المياه إلى المناطق الصالِحَة للزراعة، والتي لَم تُستَغَل سابِقاً، من خِلال إنشاء شَبَكات ري جَديدة، وبطرق أرواء حديثة واستخدامُ الماكينات والآلاتِ الزراعيّةِ والأسمِدَةِ والمُبيداتِ الحَشَريَّةِ والأصناف والبُذور المُحَسَّنَة بعد إجراء التجارب عليها.

2 المشكلات المتعلّقة بملوحة الأرض والتصحّر والثروة المائيّة

أنَّ نسبةً كبيرَةً من الأراضي الزراعيّةِ الاروائيةِ تُعاني من ارتفاعِ نِسبَةِ الملوحةِ بحيثُ تَنخَفِضُ فيها الكفاءةُ الإنتاجيةُ للمحاصيلِ المزروعةِ مما يصعبُ استخدامُ أسلوبِ التكثيفِ الزراعي الرأسي من ناحيَةٍ وَعَدَمِ إمكانيّةِ التوسّعِ الأفقي من ناحيةٍ أُخرى وعلى سبيلِ المثالِ فإنَّ ((75 %من الأراضي الزراعيةِ المرويّةِ في العراق تعاني من ظاهرةِ الملوحَةِ (السَّبْخ) كما تعاني تونس من نفسِ الظاهرةِ فنسبةُ الأراضي التي تعاني من الملوحةِ المتوسطةِ تُقَدَّرُ30 % أما الأراضي مرتفعةُ الملوحةِ فتقدرُ 10 % وفي سوريا وإيران تعاني بعضُ المناطِقِ من الملوحةِ أيضاً لاسيّما الأراضي في المناطقِ المنخفِضَةِ عن مستوياتِ الأنهار)) النجفي، (الموصل1987) ص59.

عاشَ العِراقُ كَدولةٍ ناميَةٍ وضعاً مُتَخَلّفاً في مجالِ تَنظيم الثروة المائيّةِ ، سواء على صعيد الاستثمار والخَزن، أو البَزلِ والتَصريفِ، ممّا أحدَثَ إرباكاً واضِحاً في وَضع الزراعَةِ والإنتاج الزراعي، حيثُ انتَشَرَت المُلوحَة في أراضٍ زراعية واسِعَة، وتكونت مُسطّحات مائيّة كثيرة، وأوحال ضارّة أعاقت عمليات التنمية الزراعيّة وأضرّت بالإنتاج الزراعي، لذا يتطلب وضع خطة شاملة ومسح عام للأرض العراقية من أجل وضع مخطط شامل ومتكامل لشبكة تصريف المياه المالحة، وخزن المياه الفائضة من أجل استخدامها بشكل أفضل في عمليات الري الحديثة.

أمّا بصدد الوضع الاجتماعي والبيئي، فقد أثّر تلوّث المياه وارتفاع مُعدّلات المواد الضارّة من المواد الكيميائيّة وغيرها على تدهور الوضع الصحّي لغالبية السكّان لاسيمّا لِمَن هُم في سِنِّ الطُفولَةِ.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أما علاج ظاهرة التصحّر فقد أخذت هذهِ الظاهرة في التوسع لاسيّما في العقدين الأخيرين على حساب الأرض الزراعية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وإهمال الأرض وندرة المياه وقلة سقوط الأمطار والحلول الممكنة في زراعة مصدات للرياح على حافات المدن والأراضي الزراعية على شكل أحزمة نباتية من النباتات البرية التي تتحمل الجفاف والحرارة، وتُعتَبَرُ مُشكِلَةُ مياهِ نهرِ الفراتِ نموذجاً لنوعيّةِ وحجمِ الصّراعاتِ التي سوفَ تَنشأُ في المستقبلِ والتي يَمتَزِجُ فيها العاملُ السياسيُ والقوميُ والعرقيُ، والدينيُ والاقتصاديُ، ومسألةُ مياهِ نهرِ الفراتِ تُمَثّلُ المصالحُ الحيويّة لتركيا وسوريا والعراق ذواتِ الكثافَةِ السكّانيةِ المتزايدَةِ وما لم تُحَلّ المشكِلَةُ من خلالِ توزيعِ المياهِ بطريقَةٍ عادِلَةٍ فإنَّ الصِراعَ سوفَ يَتَفَجَّرُ في أقرَبِ فُرصَةٍ مُمكِنَةٍ .

وإذا ما عَلِمنا أنَّ اكتمالَ المشاريعِ التركيةِ على الفراتِ سَتَحجُبُ نصفَ مياهِ هذا النهر سَنُدرِكُ حينئذٍ مدى الكارثةِ التي سَوفَ تُصيبُ سوريا والعراق، ففي بداية1980 بدأت تركيا بتنفيذ مشروعِها الكبيرِ غاب GAP وهو مشروعٌ جُنوبَ شرقي الأناضولِ على نهري دجلة والفراتِ، والذي يضم 21 سداً منها 17سداً على الفرات إلى جانب 17 محطة كهربائية، أما سد أتاتورك ، والذي يشكل خطراً حقيقياً على سوريا والعراق، فقد أنشأ على بعد 80 كم من الحدود السورية، ويُشَكّلُ خَلفَهُ بُحيرَةً تبلغ مساحتها 817 كم مربعاً، وتساوي 5 أضعاف بحيرة ناصر في مصر وسعتها 10 مليارات متر مكعب من المياه، وتولدطاقة تصل إلى 2400 ميغاواط /ساعة.

3 مشكلات الإدارة والسياساتُ الزراعيَّةُ

إنّ تبديل ذلك أو أصلاحه يَعني وضع نظام إداري صارم، يقوم على أساس الكفاءة والخبرة العلميّة، مدعوم من قِبَل لجان مُتابعة ومحاسبة، وهو يعني وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وبذلك يضمن لكل إنسان ممارسة إمكانياتهِ وقدراتهِ الإبداعيّة بما يخدم المشروع الزراعي، بعيداً عن الميول والولاءآت الحزبية الضيقة ويوفر مرونة للتطوير من خلال المتابعة والمحاسبة.

4 نظرة الإسلام إلى مشكلة الأمن الغذائي والحلول المقترحة

ونظرة الإسلام إلى مُشكلةِ الأمن الغذائي هي جُزء من نظرتِهِ إلى المُشكلة العامّة التي عَصَفت بالإنسانيّة، وموارد الطبيعة، بفعلِ أخطاء الإنسان وسوء تصرّفاتهِ تجاه أخيهِ الإنسان والثروة الطبيعيّة.

فالإسلام يرى أنّ نقص المواد الغذائيّة والموارد الطبيعيّة هو بفعل الإهدار، وسوء التصرّف وليس بسبب الندرة، فالحروب وترسانات الأسلحة، وميزانيات سباق التسلّح، ومشاريع التآمر، وتدمير الفائض من الإنتاج الزراعي بهدف الحفاظ على آلية الأسعار، كُل هذهِ الأسباب قادت إلى أزمة الأمن الغذائي العالمي وما نعيشه اليوم في العراق ويعاني منها جيل المستقبل إلاّ نتيجة للحروب وترسانات التسلح ومشاريع التآمر التي تُنهك الاقتصاد الوطني، وتستنزف مالية الدولة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أنّ مشكلة الأمن الغذائي من وجهة النظرية الإسلامية يُمكِنُ أن تَحَلَّ من خلال عدة أمور أحدها الإيمان بالغيب وفهم أثرهُ على المشكلة قالَ تعالى في ذلكَ :

((اللهُ الذي خَلَقَ السماواتِ والأرضَ وأنزَلَ منَ السَماءِ ماءً فَأخرَجَ بِهِ منَ الثَمَراتِ رِزقاً لَكُم وَسَخَّرَ لَكُم الفُلكَ لِتَجري في البَحرِ بأمرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأنهارَ .وَسَخَّرَ لَكُم الشَّمسَ والقَمَرَ دائِبَينِ وَسَخَّرَ لَكُم اللَيلَ والنَهارَ .وآتاكُم مِن كُلِّ ما سأَلتُموهُ وإن تَعُدُّوا نِعمَةَ اللهِ لا تُحصوها إن الإنسانَ لَظَلومٌ كَفّارٌ.))32 34إبراهيم.

يقول السيد الصدر في تفسير الآيات السابقة((أن الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كَل مصالحه ومنافعه، ووفر له الموارد الكافية لإمداده بحياتهِ وحاجاتهِ المادية.. ولكن الإنسان هو الذي ضيّعَ على نفسهِ هذهِ الفرصة التي منحها اللهُ لهُ، بظلمهِ وكفرانهِ "إنّ الإنسانَ لظلومٌ كفّار". فَظُلمُ الإنسانِ في حياتِهِ العَمليّة وكفرانِهِ بالنعمة الإلهيّة، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصاديّة في حياة الإنسان، ويتجسّد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع. ويتجسّد كُفرانِهِ بالنعمة في إهمالهِ لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها)).الصدر، (بيروت 1979) ص347

هذا بالنسبة إلى الغيب، أمّا الواقع فيتمثل في الوجود الإنساني الفاعل من خلال إمكانياته المُتاحة، الممتزج بالطبيعة، مؤثراً ومُتأثِراً بها ضمن قوانين ثابتة محدّدة. أما الأمور الأخرى فتتمثل في دور الفرد والمجتمع في تحقيق الأمن الغذائي ومُعطيات الواقع الزراعي وكيفية التعامل معهُ، ويتفق الإسلام على نحو العموم مع معطيات العلوم الحديثة في التعامل مع مُشكلة الأمن الغذائي، كإحدى المشكلات التي أفرَزها الواقع الاجتماعي والاقتصادي الراهن ففي صدر الإسلام وفي المدينة المنورة، ومن أجل المصلحة العامة وتطوير الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، كانت قاعدة (لا يُمنَع فَضلُ ماءٍ وكلاء) أي لا يحق لصاحب الماء بعدَ أن يأخُذ حاجتهُ منهُ أن يمنع الآخرين من الاستفادة منهُ، وكذلك بالنسبةِ لصاحب المرعى، مع مُخالفة هذا القرار لعموم القاعدة التي أَلِفها الناس وهي حق الأفراد في التصرف في ممتلكاتِهم من ماء وغيره انطلاقاً من حق احترام الملكيات الفردية، وتمام التصرف فيها.

عالج التشريع الإسلامي مسألة المياه، وكيفية التعامل معها، من الزاوية الفردية كما هو فيما يتعلق بالعبادات كالغسل والوضوء، والحيازة والملكية، ومن الزاوية الاجتماعية، كما هو الحال فيما يتعلق بالملكيّة العامة وحق الأمّة في تلك الثروة.

فقد قسّم الفقهاء الثروة المائيّة إلى قسمين، المياه الطبيعية السطحيّة، وهي مياه الأنهار والبحيرات والعيون، وهذهِ تخضع للملكية العامة، أي لا يحق لشخص أو جهة تملّكها ملكيّة خاصّة، ويحقّ لكُل فرد من أفراد المجتمع الاستفادة من تلك الثروة، وبوسائل متعددّة، لأغراض شخصية أو تنمويّة دون ما حدود، والدليل على ذلكَ ما نقلهُ الفقهاء من الحديث الوارد عن النبي (ص):((إنَّ الناسَ شُرَكاءٌ في ثلاثٍ الماء والنار والكلاء)). الطوسي، (بيروت 1990) ص146

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

والمياه الجوفية، وتخضع للملكيّة العامة أيضاً، إلاّ أنّهُ لو حفر شخصٌ بئراً فلهُ حق الاستفادة من ماء البئر((ولكنّهُ لا يملك نفس العين الموجودة في أعماق الطبيعة قبل عَمَلِهِ، ولذا كان يجبُ عليهِ، إذا أشبع حاجَتهُ من الماء بذل الزائد للآخرين، ولا يجوز لهُ أن يُطالِبَهُم بمالٍ عوضاً عن شربهم وسقي حيواناتِهم، لأن المادة لا تزال من المشتركات العامّة، وإنّما حصل للمكتشف بعملهِ حقّ الأولويّة بها، فإذا أشبعَ حاجَتهُ، كانَ للآخرين الانتفاع بها)). الصدر،(بيروت 1979) ص520

وفي الوقت الحاضر، استجدّت أمورٌ لم تكن موجودة، كما هو في ندرة المياه، وزيادة الحاجة إليها، وظاهرة التلوث، والضغوطات الدوليّة، وغير ذلك.

بالنسبة لندرة المياه، يجب تثقيف الناس على ضرورة ترشيد استخدام المياه واستعمالها، كذلك إعادة النظر فقهياً بالقاعدة التي تسمح في استخدام المياه المملوكة بالحيازة أو الشراء على نحو مطلق ودون قيد، وضرورة إضافة قيد الاستفادة الفعلية إلى الملكيّة، لوجود مصلحة عامّة في ذلك.

فتكون النتيجة، لا يجوز حيازة المياه الزائدة عن الحاجة أو استعمالها وإن كانت ملكاً صِرفاً. وأمّا قاعدةُ الناس مُسلطون على أموالهم، فهي مقبولة ونافذة المفعول طالما لا تستبطن الإسراف والتبذير والإضرار بالمصلحة العامّة، ولا يَقتصر تطبيق هذهِ القاعدة على المياه، بل يجب أن تأخذ مفعولها إلى مجالات أُخرى كالطاقة والمواد الغذائيّة، وكل مِرفق لهُ تأثير على سلامة الأمن الوطني. وكذلك يُمكن الاستفادة من قاعدة، لا ضرر ولا ضِرار، وصلاحيات الحاكم الشرعي بما يخدم المصلحة العامّة.

أمّا الاتّفاقيات الدولية، فالإسلام يؤمن بها ويحترمها، وكانت هناك عُهود بين النبي وغيره من الأقوام، بشرط أن تكون في خدمة البلد، لا أن تهدّد مستقبل البلد واستقلاله الاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت الحاضر فالاتّفاقيّات المائية ضرورية لضمان الأمن المائي، وأمّا آليات تلك الاتّفاقيات فتتحكّم بها ظروفها الخاصّة بها.

إنّ العلاقة بالأرض هي علاقة استثمار، واختصاص، وإن ملكيّة الأرض تعود للأمّة في الحاضر وللأجيال التالية، لذا يجبُ الحفاظ عليها وبحكم القانون.

يوضّح أبو الصلاح الحلبي في كتابِ الجهاد((باعَ المُسلِمُ الأرضَ أو وَهَبَ أو صدَقَ أو وَقَفَ أو آجرَ لزِمَ من انتَقَلَت إليهِ ما كانَ على الأول من حقوق الأرض، فلَيْسَ تَرَكَها حتى بارَ ثلاثاً أُخِذَت مِنهُ وسُلّمت إلى مَن يُعمّرها وَيُخرج منها الحق)) الحلبي، بيروت 1990) ص40 والحلي، (قم 1994) ص245 والمختصر النافع، (بيروت 1990) ص229.

وهذا الموقف الشرعي، يؤكّد مبدأ الاستدامة، كما يؤكّد وجوب الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية.

ثمّ إنّ الفرد في المجتمع الإسلامي، لا يتبنّى نظام السوق بشكله المُطلق، بل ضمن ضوابط وشروط حدّدتها الشريعة، وفق أحكام مُعلنة، منها عدم السماح بإلحاق الضرر بالآخرين، سواء على مستوى نوع الإنتاج أو كميتهِ أو أسعاره. وهناكَ ضوابط داخلية، تدعم الأحكام المعلنة، وهي ضوابط الواعز الداخلي، ورقابة الضمير، هذهِ تجعل من حركة الإنتاجية وتحقيق الربح مُنسجماً مع المصلحة العامة للمجتمع، وبمعدلات لا تجحف بالآخرين بقدر ما تضمن لهُ عائداً جيداً.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وبالنسبة للعولمة المُحدّثة، فالإسلام لا يتعارض مع الأساليب الحديثة، في كيفية المعالجة، بل يسعى جاهداً من أجل الاستفادة منها، نحو تحقيق استخدام أمثل للموارد، دونما إجحاف بالأرض، أو إضرار بحصة الأجيال القادمة، وهذا يكون من خلال برامج تنموية شاملة.

تتحقّقُ التنميةُ الزراعيةُ بواسطة الإنسانِ ومن أجلِ الإنسانِ، فهو الذي يَستثمِرُ الأرضَ ويستغِلُها لمصلحَتِهِ، وهو الذي يقومُ بتغييرِ الإطارِ المادي والاجتماعي السيئ الذي يعيشُ فيهِ إلى نحوٍ أمثل، مُستَغِلاً مهاراتِهِ وخبراتِهِ وقدراتِهِ، وهذا لا يتحقّق إذا لم تتوفرْ المهاراتُ الفنيّةُ والقدراتُ الإداريةُ.على ضوء ذلكَ ومن أجل خلق وعي اجتماعي وثقافة زراعية، لا بدّ من تهيئة برامج توعية اجتماعيةٍ، وثقافة زراعيّة، يتمُّ إيصالها إلى المواطن من خلال وسائل الإعلام المُختلفة حتّى تُسهّل عملية تنفيذ أي مشروع زراعي مستقبلي.

تُعتَبَرُ التعاونياتُ الزراعيّة من المؤسساتِ المهنيّة الجوهريّةِ التي تَساهِمُ في تطوير القطاعِ الزراعي وحلِّ مُشكلاتِهِ، وَقَد أدرَكَت الدولُ المتطورَةُ قِيمَةَ الخدماتِ التعاونيّةِ وأثرَها في النهوضِ بالإنتاجِ من حَيثُ الكَمِّ والكَيفِ مع أعلى كَميّةٍ مُمكِنَةٍ مِن المحصولِ بأقلِّ مِقدارٍ من التكاليفِ .

إن المجتمع العراقي مُجتمعٌ مُسلمٌ محافظ، يأخَذ من الإسلام عَقائدهُ ونظام حياتِهِ، بل والجزء الأكبر من عاداتِهِ وتقاليدِهِ، وفي العقود الأخيرة وبفعل ظروف خاصّة عصفت بالمنطقة، حدث توجّهٌ عام نحو التديّن ورجوعٌ عارم نحو مبادئ الدين، لكن بنحو من الإرباك وحالة من الانفعال وعدم الوضوح مما دفع إلى التمسك بأهداب الدين وقشوره فانعكس على روحه ومحتواه.

فتصحيح مفهوم الصدقة الشائع لدى الناس، والذي يعني إعطاء مقدار بسيط من المال على نحوٍ تطوّعي إلى إنسانٍ بائس، يستبطن حالة من التفضّل والشفقة، هذا المفهوم بحاجة إلى تعديل في الذهنية العامّة وبما يتلاءم مع الفهم الشرعي الحقيقي، الذي يعني أنّ الصدقة تعني الزكاة، وأنّ الزكاة تَعني الصدَقَة، وهي حق مفروض على الإنتاج الزراعي توجب الرحمة والبركة من الله تعالى على دافعها مما تحفزه على زيادة الإنتاج، ومن ثم دعم الأمن الغذائي وهي لا تعني مقداراً بسيطاً من المال يُدفع بشكلٍ تطوّعي، بل الزكاة(الصدقة) لغةً تعني الطهارة والنماء والبركة، وفي المصطلح هي حقٌّ يجبُ إخراجُهُ من المال ضمن شروط وضوابط مُعيّنة، وما يسمى الآن في الأنظمة الحديثة صندوق الضمان الاجتماعي (Social Security).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المصادر:

1- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا (بيروت 1979) ص347
2-(Hnush, Ali,(1997),P4)
3-(Hnush, Ali (1997) Water Resources and Water Pollution in Iraq, Kingston University)
4- مجلة دار السلام،العدد 115(ليدز، بريطانيا 1997)،ص23
5- مجلة دار السلام، العدد 115(ليدز، بريطانيا 1997)،ص24
6-(KOLARS, JOHN,1993)
7- الطوسي، أبو جعفر محمد، التهذيب، ط1، مؤسسة فقه الشيعة ،(بيروت 1990) ج 7 ص146رواية 33باب22
8- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا(بيروت 1979) ص520
9- الطوسي، أبو جعفر محمد، الخلاف،ط1، مؤسسة فقه الشيعة ،(بيروت 1990)ج3 ص17
10- بطاطو، حنا، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ج1 ترجمة عفيف الرزاز (بيروت1990) ص87
11- مجلة دار السلام، العدد 131(ليدز، بريطانيا1999) ، ص8.
12- (FAO,1997)
13-Hnush, Ali,1997
14- AQUASTAT,1997,P4
15- السيد، محمد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة العدد 230(الكويت 1998) ص130
16- السيد، محمد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة العدد 230 (الكويت1998) ص136
17- الحلبي، أبو الصلاح، الكافي في الفقه،ج9ط1 سلسلة الينابيع الفقهية (بيروت 1990) ص40 والحلي، أبو القاسم نجم الدين، شرايع الاسلام ج3ط4 مطبعة أمير(قم 1994) ص245 والمختصر النافع، سلسلة الينابيع الفقهية،ج9ط1 (بيروت 1990) ص229.
18- النجفي، سالم توفيق، التنمية الاقتصاديّة الزراعية، ط2 (الموصل1987) ص59
19- وزارة التجارة، اللجنة المركزية للتعاقدات، الجلسة63في 2007/9/24
20- وزارة التجارة،إحصائيات تجارة الحبوب 2009 2011
21- تقرير ديوان الرقابة المالية 2899/13/3/4في 2008/4/13
22- كتاب مجلس الوزراء، لجنة الشئون الاقتصادية س ل/1120في 2007/8/12
23- وزارة التجارة، موقف تجهيز الطحين شهر آب 2007 لغاية 2007/10/3

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional